البحث التاريخي

مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي

دورية محكمة تصدر مؤقتا مرة في السنة

المدير المسؤول: عثمان المنصوري

رئيس الجمعية المغربية للبحث التاريخي



عدد مزدوج 10 - 11

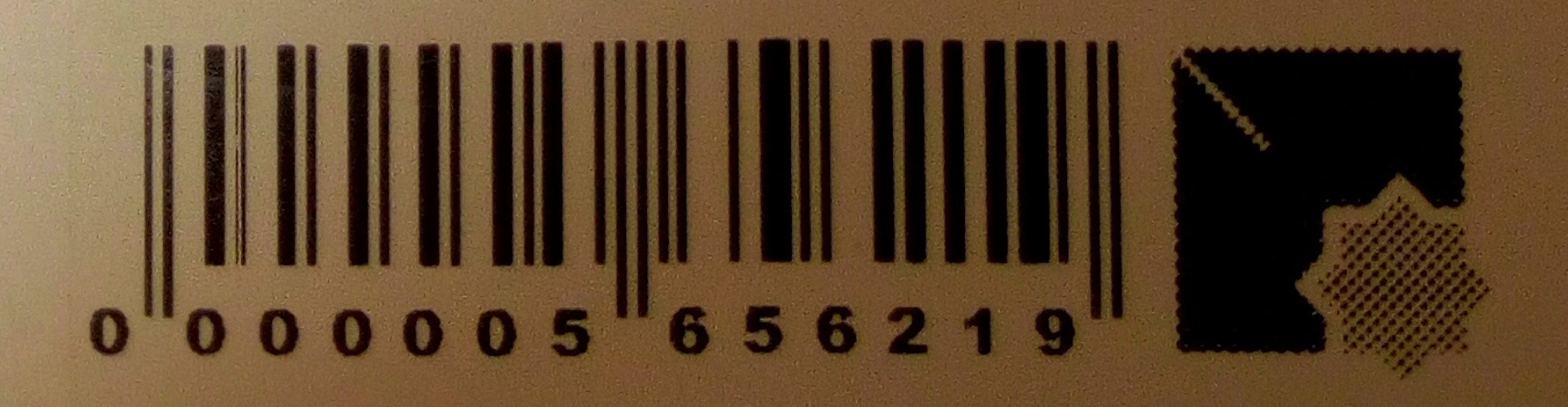
السنة 2013 - 2014

الغرب الإسلامي
مقاربات تاريخية

العنوان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط

البريد الإلكتروني: amrh.association@gmail.com

الموقع الإلكتروني: amrh.ma www.



نشر هذا العدد بدعم من وزارة الثقافة



وزارة الثقافة

- الأفكار الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها
- لاترد المقالات غير المنشورة إلى أصحابها

الإيداع القانوني : 0003 / 2003

رمد : 1114-6389

الطبع :

مطابع الرباط نت



Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com

الحرف والحرفيون في المغرب الأوسط الزياني من خلال النص المنقبي السلطاني و الصوفي.

الطاهر بونابي*

مقدمة

يتوفّر المغرب الأوسط خلال العهد الزّياني على مصنفات مناقبيّة[1]، هي من ركائز مدوناته التّاريخيّة، لما تختزنه من مادة تّاريخيّة متنوعة بين سياسية واجتماعيّة واقتصادية ودينية تسمح بالكتابة في تاريخه الاجتماعي والذهني والاقتصادي. وزاد من مصداقيتها قرب أصحابها من السّلطان وارتباطهم بمجتمع البادية والمدينة. ممّا جعل كتاباتهم دقيقة ومرتبطة بواقع زمانيّ وبنية اجتماعيّة، ومجال يعكس انتماء نصوصهم إلى جنس التّاريخ في ثوب الاجتماع والتّساكن والسّياسة السّلطانية والدينية والأنثربولوجيا والميثولوجيا. ومن أبرز القضايا حضورا في نصوص المصنفات المناقبية: قضايا الحرف والحرفيّين كظاهرة اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالعمران والتّرف والنّزعة الملوكية، وعوائد البداوة والميولات الذّوقيّة والفنيّة للأفراد وضرورات المعاش، والكوارث الطبيعية والمرضيّة. وهي تتضمن كذلك طريقة التناول التي عالج بها مؤرخ المناقب هذه القضايا في ظروف لحظة الكتابة التاريخية المناقبية، ومجمل الظروف المتحكمة في ذلك. وهذا ما جعل نصوصها توفر للباحثين نوعا من التّاريخ الشمولي لا يمكن بتر أجزاء قضاياه بعضها من بعض حفاظا على عدم تبدد الصورة التاريخية في هيئتها الكاملة.

فإلى أيّ مدى يمكن المراهنة على مؤرّخ المناقب في نقل هذه الصورة التاريخية الكاملة للحرف والحرفيين في المغرب الأوسط الزياني؟ أو أن أيّ نصّ مناقبيّ لا يمكن أن تكون له سعة القدرة على معالجة ظاهرة الحرف والحرفيين ضمن القضايا والعوامل المرتبطة بها؟ وبالتالي يقتضى الموقف معالجة ذلك في أكثر من مصنّف مناقبيّ؟ أو التّطلع إلى نصوص تاريخية ذات مساحات معرفية تكمل وتعضد أو تفسر المسكوت عنه في قضايا الحرف والحرفيّين بين ثنايا النصوص المناقبيّة؟

---

* قسم التاريخ جامعة المسيلة- الجزائر

1- صنف عبد الأحد السبتي النص المنقبي في خانة الأدب الاسطوغرافي بما ينطوي عليه من أجناس: الأخبار والتراجم والأنساب والتواريخ والبلدان والمدن والكرامات والخوارق، وحدد أهمية كل من المنقبة والكرامة في دراسة تاريخ المتخيل الجماعي والعلاقة بين المتخيل والممارسة الاجتماعية. **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2012م، ص. 99.

أولا: ماهيّة الحرفة في النّص المناقبيّ

عرّف علي بن محمد الخزاعي التلمساني (تـ789هـ/1378م) الحرفة: بأنها من حَرف يَحرفُ أي كسب وطلب واحتال، ومنها جاءت كلمة المحترف أي الصانع، وهو عامل الشّيء، وحرفته الصناعة، وكذلك يقال الاحتراف أي الاكتساب أين كان[1].

ولذلك شملت الحرفة سائر النشاط الصناعيّ والفلاحي والتجاري والرعوي الذي كان يقوم به انسان العصر الوسيط. لكن تعدد أغراض النصوص الأدبية والتاريخية والمناقبية جعل مفاهيم الحرفة ودلالاتها متنوعة بين روحية وأخلاقية وسياسية واجتماعية واقتصادية، تسعى هذه المحاولة إلى استكشافها في النّصّين المناقبي السلطاني والمناقبي الصوفي ضمن البنية الزمانية والمكانية للمغرب الأوسط الزياني.

ويعتبر مؤرخو النص المناقبي السلطاني بالمغرب الأوسط، السباقين في الإشارة إلى أهل الحرف ضمن نصوصهم، إلا أنهم لم يسعفونا في تكوين تصور حول ماهية الحرفة فقد تركز اهتمامهم في التنويه بمكانة أهل الحرف الاجتماعية وأدوارهم، وحاجة السلطان إليهم.

فابن الصغير (تـ 294هـ/906م) الذي كتب في أخبار الأئمة الرستميين ومناقبهم ذكر في سياق وفاة الإمام أبي اليقظان سنة 281هـ/895م مبايعة العوام وأهل الحرف لابنه أبي حاتم في إشارة إلى صعود أهل الحرف وتطلعهم إلى دور سياسي في قوله: «**قامت العوام وأهل الحرف ومن لف لفهم، فقدموا ابنه أبا حاتم بلا مشورة أحد من الناس لا من القبائل ولا من غيرهم**»[2].

وعند القاضي النعمان محمد بن محمد المغربي (تـ363هـ/973م) مؤرخ "مناقب الأئمة الشيعة الإسماعيلية" أن أهل الصنائع يتموقعون في المرتبة الرابعة ضمن التراتب الاجتماعي، فالناس في نظره «**خمس طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، فمنهم الجنود ومنهم أعوان الوالي، من القضاة والعمال والكتّاب، ومنهم أهل الخراج من أهل الأرض ومنهم التجار، وذوو الصناعات ومنهم الطبقة السفلى ومنهم أهل الحاجة والمسكنة... ولا قوام لهم جميعا إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما ينتفعون به من صناعاتهم ويقومون بها من أسواقهم، ويكفونهم به من مباشرة الأعمال بأيديهم، والصناعات التي لا يبلغها رفقُهم**»[3].

وفي هذا تلميحٌ واضحٌ إلى أهمية طبقة الحرفيين بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأخرى ووجودها في التراتب الاجتماعي ضرورة حتمية.

1- علي بن محمد الخزاعي التلمساني، **مختصر تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية**، إعداد أحمد مبارك البغدادي، مكتبة سندس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاهداءات والآداب، الكويت، 2002، ص. 364.

2- ابن الصغير، **أخبار الأئمة الرستميين**، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار المطبوعات الجميلة، الجزائر، 1986، ص. 89.

3- النعمان بن محمد المغربي، **دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل البيت رسول الله عليه وعليهم فضل الإسلام**، الجزء الأول، تحقيق آصف بن علي، أضفر فيضي، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1963، ص. 357.

وإذا كان مؤرخ السلطان في العهد الزياني قد تعامل مع الحرف والحرفيين بنزعة انتقائية كما هو الشأن بالنسبة لـ عبد الرحمن بن خلدون (تـ 808/1407)، في تصنيفه للحرف إلى صنائع ضرورية بالعمران كالفلاحة والبناء والنجارة والحياكة، وصنائع شريفة بالموضوع كالتوليد والكتابة والوراقة والغناء والطب[1]. فإن أهل الحرف رغم ذلك نالوا اعتراف السلطة. شفيعنا في ذلك احتفاء السلطان أبي حمو موسى الزياني (760هـ- 791هـ/ 1358- 1388م) بأهل الحرف،إذ اعتبرهم من ضرورات المعقل إلى جانب الجند والقراء والزعماء. وكان إذا جلس لاستقبال الفئات الاجتماعية يعقبهم بالاستقبال بعد شريحة الأشراف والفقهاء[2].

أما مفهوم الحرفة في نص المناقب الصوفية فقد اقترن برمزية القوت الحلال، والتخلص من صفة الكبر ونيل الثواب، أي أنها عند الصوفية مرتبطة بالدين وسلوكهم في التصوف. وهذا ما قصده أحمد بن حسن بن القنفذ القسنطيني (ت810هـ/1407م) حين اعتبر «**الكسب من الدين كالرأس من الجسد**»[3].

وقد أطر أصحاب النص المناقبي لهذا المنحنى بنصوص من القرآن الكريم، والتي تقدّم الحلال على العمل الصالح في قوله تعالى: «**يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم**»[4].

وكذلك قوله تعالى: «**يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون**»[5].

كما نعثر على هذا المفهوم الأخلاقي للحرفة بشكل جلي عند أبي الفضل محمد بن صعد الأندلسي (تـ901هـ/1495م) في كتابه "روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين"، وفيه اعتبر الحرفة والكسب الحلال من فرائض الدين وأصول الإسلام وأصل الطريقة الصوفية، وبها سداد أهل الشريعة والحقيقة. وهي كذلك من منظوره أحد أبواب التخلص من الكبر عند الصوفية الذين كانوا يؤمّنون بها جوارحهم بالحلال، لأن طاعة الجوارح للصوفي لا تكون إلا بلقمة الحلال التي هي سبيله إلى الخيرات، بل أن من الصوفية من ذهب إلى اعتبار الكسب الحلال هو علم التوحيد[6].

1- عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، ص. 723.
2- أبو حمو موسى الزياني، **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، تصحيح محمود قبارو، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة الأولى، 1279هـ/1862م، ص. 86-87.
3- أبو العباس أحمد بن قنفذ القسنطيني، **أنس الفقير وعز الحقير**، تحقيق محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965، ص. 109.
4- سورة المؤمنون، الآية: 52.
5- سورة البقرة، الآية: 171.
6- أبو الفضل محمد بن صعد الأندلسي، **روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين**، مراجعة وتحقيق يحيى بوعزيز، منشورات A.N.E.P، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002، ص. 60-61، 64.

فالنص المناقبي الصوفي لا يتحدث عن حرفة الزراعة والغراسة كحرفة لتوفير القوت فحسب، بل وفق ثواب الصدقة التي يجنيها الزارع من استرزاق الإنسان والبهيمة[1]، وهذا يعني تقديم الفعل الأخلاقي للحرفة على الكسب والوفرة والإنتاج. ومن ثم فإن نظرته إلى مفهوم الحرفة ليست مجرد نظرة اصطلاحية أو شكلية خالية من المفاهيم، بل من حيث كونها دلالات على واقع اجتماعي واقتصادي يحده زمان ومكان. وحسبنا من القرائن شهادة أبي عمران موسى بن عيسى المازوني (تـ833هـ/1429م) في مخطوطه "صلحاء وادي الشلف"، أن أهل الشلف كانوا يفضلون حرفة الفلاحة كي يقتلوا بها الكبر في نفوسهم،ويفرجون بها ضيق الحال في المجتمع[2].

وفي نص آخر يطفح بالدلالة الأخلاقية والاجتماعية للحرفة، أن الصوفي أحمد بن الحسن الغماري كان يحرض الناس بتلمسان على الزراعة والغراسة، مشيرا في ذات الوقت إلى ما فيها من ثواب الصدقة التي تعود على الزارع من وراء استرزاق الإنسان والبهيمة منه[3].

ويحسن الذكر أن هذين النصين المناقبيين لا يختلفان في مفهوم الحرفة فحسب، بل كذلك في مجمل القضايا التي تخص أصناف الحرف والحرفيين، نظرا لاختلافهما في البنية والمضمون،وطبيعة الموضوعات وأغراض الخطاب المناقبي التي اضطلع بها كل نص، ناهيك على انتماءات أصحابها من حيث قربهم وبعدهم من أصحاب الحرف والسلطان، وما تمخض عن كل ذلك من تباين واضح في توظيف مفاهيم تخص القيمة العملية والفنية والأخلاقية للصنائع والانجازات العمرانية.

ثانيا: منهج مؤرخ المناقب السلطانية في التأريخ للحرف والحرفيين

تعرَّف النصوص المناقبية السلطانية بأنها نوع من التاريخ كتبه مؤرخ السلطان بذهنية بلاطية، وبأسلوب الصيغة الانتقائية. وصف فيها شخصية مولاه، وعدد مناقبه وأخلاقه وسياسته في إدارة الملك، وتنظيم وتنشيط الحياة الاقتصادية من: تجارة وحرف وإنجازات عمرانية وثقافية وانتصاراته العسكرية.وهي تعد من أهم النّصوص التي حافظت على تاريخ الحرف والحرفيين من حيث إنجازاتهم وأوضاعهم ومكانتهم وتنظيماتهم، لأن في تتبع إنجازات السلطان العمرانية ومنشآته في الصنائع هو في الواقع إقرار بدور البنّائين والنّقاشين والصّفارين والنّجارين والحدّادين والدّهانين، ووصف لأعمالهم. ومن ثّم فإن الإنجازات والمنشآت السلطانية ماهي إلا تاريخ الحرف والحرفيين في لحظة التركيب التاريخي المتميز **«بعفوية مؤرخ السلطان وضعف روابط الرقابة الذاتية لديه والتي لم تستطع أن تحول دون**

1- نفسه، ص. 216.

2- أبو عمران موسى بن عيسى المازوني، **صلحاء وادي الشلف**، الخزانة العامة للمخطوطات والوثائق، الرباط، رقم 2343 / ك، ص. 203 أ.

3- ابن صعد، **روضة النسرين**، ص. 64.

تسربها»[1]، أو ما يمكن وصفها بحالة عجزه عن التحكم في آلية الفصل المنهجي المعتاد ممارستها في تكريسه لصورة إبقاء الحرفيين في زاوية العتمة، وإظهار إنجازات السلطان في دائرة الضوء.

فقد جبل على تتبع إنجازات الدولة في العمران والصنائع معرضا عن تتبع ذات النشاط في نطاق الأعمال الحرة، حيث نشاط عامة الناس في ورشاتهم ودكاكينهم.

فقد ضرب الصفح عن هذا النوع من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وفضل التأريخ لدور الدولة في تنشيط الصنائع وذلك في سياق عملها على تغطية طلبها من الاحتياج في العمران والصنائع، وما كان ينجر عنه من ازدهار الصنائع وتنشيط السوق **«لأن الصنائع واجادتها إنما تطلبها الدولة (...) وهي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء»**[2].

ونلفت الانتباه إلى أن نص المناقب السلطانية موضع الدراسة في استنباط تاريخ الحرف والحرفيين خلال العهد الزياني ينقسم إلى نوعين: أجزت تسمية الأول بنص الإشادة والتعميم والثاني بنص الحمولة المعرفية والتفاصيل الحرفية.

1- نص الإشادة والتعميم

وفيه تعمد أصحابه الصيغة الانتقائية،وقدموا التاريخ السلالي والسياسي للسلطان، ومن التصق ببلاطه من النخب العلمية والفقهية والصوفية والأدبية على أهل الحرف وسائر فئات المجتمع. ولا تتضمن نصوصهم حمولة متعددة الأبعاد تسمح بتقصي جزئيات المنشآت العمرانية في هيئتها الفنية والهندسية، وتميزها بالعموميات في الإشارة إلى أصناف الحرف والحرفيين، فضلا على تقلص مساحة المعرفة التاريخية فيها.

ومن أبرز مؤرخي هذا الاتجاه يحيى بن خلدون (ت 870هـ/1378م) في "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد"، وصاحب "زهر البستان في دولة بني زيان" لمؤلف مجهول عاش في القرن الثامن الهجري/14م ومحمد بن عبد الله التنسي (تـ 899هـ/1493م) في "نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان"، فقد تعمد يحيى بن خلدون عدم إدراج الصناع وحذاقهم في كتابه البغية، وصرح بذلك في قوله: **«هذا ما أمكن الإلمام به في أسماء القوم، سوى من أنجبته من الطلبة العراف والأمناء الثقات والصناع الحذاق في كل صنعة»**[3]، فقد أثناه اهتمامه بتصفيف عبارات المدح والإطناب في حق مولاه أبي حمو موسى الزياني عن الالتفات إلى أصحاب المعاش من الحرفيين فقد كان على حد قول: أبي الوليد إسماعيل بن

1- إبراهيم القادري بوتشيش، «من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين، نظرات في تجديد الأدوات المنهجية للمؤرخ»، ضمن دراسة **المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب**، مختبر المغرب والعوالم الغربية، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص. 55.

2- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 719.

3- يحيى بن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، الجزء الأول، تحقيق، عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ص. 132.

الأحمر (تـ 807هـ) :غارقا في «**سبك الكلام الرائق وحوك النظام الفائق، ألف لسلطانه كتابا أي كتاب أطنب فيه بمدحه ومدحه بالإطناب**»[1].

ووفقا لذلك سلك منهج الإشادة وطابع التعميم في تقرير الإنجازات العمرانية والازدهار الحرفي في عهد كل من أبي حمو موسى الأول (707- 718هـ/ 1307- 1318م) وابنه أبي تاشفين(718- 737هـ/ 1318-1337م) رغم أن الدولة لم تشهد خلال تاريخها الحضاري ما يضاهي إنجازات هذين السلطانين، فقد جاء في وصفه لإنجازات أبي حمو موسى الأول «**ملك همام (...) سد الأهوار وشيد الأسوار وأقعر الخنادق**»[2].

وفي تجربة ابنه أبي تاشفين كتب يقول: «**وفي أيامه تحضرت الدولة وأخذ المُلكُ زخرفٌ وتزين... فكم زخرف من قصور وصروح، وأطاب من غبوق وصبوح... ولع ببناء الدور وتحبير القصور، وتشييد المصانع واغتراس المتنزهات**»[3].

ورغم أنه لفت نظرنا إلى أسس نجاح تجربة السلطان أبي تاشفين العمرانية والحرفية وحصرها في تميز هذا السلطان «**بالحذق في الاختراع وبصرِهِ في التشكيل والابتداع**»[4].

وكذلك في اعتماده «**على آلاف عديدة من فعلة أسرى الروم بين نجارين وبنائين وزليجيين وزواقين وغير ذلك**»[5]، إلا أنه لم يؤطر ذلك ضمن مساحة نصية معرفية تسمح بتحسس العلاقة بين العمران والصنائع. وكذلك سكوته وعدم تتبعه لإنجازات أهل الحرف الأوروبيين والخبرات التي صبوها على العمران والصنائع كمظهر يعكس تأثر عمران الدولة الزيانية وحرفها بحضارة البحر المتوسط.

ورغم أنه خصص القسم الثاني من البغية في مناقب وأعمال ولي نعمته أبي حمو موسى الثاني، إلا أنه لم يغير من منهجه قيد أنملة. وزاد في حوك عبارات المدح والإطناب والتعميم في وصف وتيرة تشييد المباني، وإنشاء المصانع التي تم إنجازها في قوله: «**وأسمك المصانع، وأرحب الأبنية، وحَبَّرِ الغُروس، واستجلب الأمواد**»[6]، واستطرد في أسلوب إنشائي تقريري منبها إلى المعالم الشهيرة في هذه المباني، وخص بالذكر سوق القيصارية المتكون من بنايات بها دكاكين، وورشات صناعية ومخازن ومساكن، والمدرسة اليعقوبية التي بنيت على ضريح والده أبي يعقوب، واستغرق إنجازها سنتين، وتم فتحها سنة 765هـ/1465م[7]، ولا غرابة فقد رد هذه

1- أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر، **مُستودع العلامة ومُستبدِع العلاّمة**، تحقيق محمد التركي التونسي، تعليق محمد بن تاويت التطواني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص. 65.

2- يحيى بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص. 212.

3- نفسه، ج1،ص 216.

4- نفسه، نفس الجزء والصفحة.

5- نفسه، نفس الجزء والصفحة.

6- يحيى بن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، الجزء الثاني، تحقيق عبد الحميد حاجيات، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص. 133.

7- نفسه، ج2، ص. 133.

الإنجازات إلى امتلاك أبي حمو موسى الثاني للخبرة الأندلسية في تشييد المصانع وازدهارها، إذ كان على حد وصفه: «**مضطلعًا بتفصيل أحكام تشييد مصانع الدولة، ومتحكما في تفاصيله، عارفا بتجديد رسومها**»[1].

ويظهر البون شاسعًا بين منهج يحيى بن خلدون ومنهج أخيه عبد الرحمان في تناول هذه الموضوعات،فقد جعل عبد الرحمان بن خلدون تطور العمران بمدينة تلمسان وعاء لازدهار العلوم والصنائع واصفا جهود ملوك بني زيان في قوله: «**فاختطوا القصور المرتفعة والمنازل الحافلة وغرسوا الرياض والبساتين واجروا خلالها المياه فأصبحت أعظم أمصار المغرب، رحل إليها الناس من القاصية ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع**»[2].

ولم يفوت التنبيه إلى سرعة اختزال السلطان أبي حمو موسى الأول وابنه أبي تاشفين للزمن في الخروج من البداوة إلى الحضارة، بواسطة الصناع من أهل الأندلس فكانت الحضارة الأندلسية الوعاء الذي أثمر ازدهار العمران والنشاط الحرفي بتلمسان وقد وقف عند تجربتها عاكسا قوة المؤثر الأندلسي في قوله: «**واستدعى لها الصناع والفعلة من الأندلس لحضارتها وبداوة دولتهم يومئذٍ بتلمسان فبعث إليها السلطان أبو الوليد سلطان غرناطة (713-725هـ/1313-1325م) بالمهرة والحُذاق من أهل صناعة البناء بالأندلس فاستجادوا لهم القصور والمنازل والبساتين بما اعي على الناس بعدهم ان يأتوا بمثله**»[3].

أما صاحب "زهر البستان في دولة بني زيان" وإن تميّز عن كتابة يحيى بن خلدون بتطرقه لجوانب الحياة الملوكية ودقة الأخبار العسكرية والسياسية وتفاصيلها في "سفره الثاني"، فإنه سلك أيضا سبيل الإشادة وتعظيم أعمال أبي حمو موسى الثاني في قالب الحوك والوصف العام يبين ذلك، أنموذج وصفه للمدرسة التي بناها هذا السلطان على ضريح والده أبي يعقوب وفيما يقول: «**أمر أن يشرع بإزاء روضته مدرسة لقراء القرآن والعلوم وأن ينفق فيها من الحلال المعلوم فأقيمت مدرسة مليحة البناء، واسعة الفناء، بنيت بضروب من الصناعات ووضعت في أبدع الموضوعات، سمكها بالأصبغة مرقوم، وبساطُ أرضها بالزِّليج مرسوم، و(...) بالصناعة الجباسية موشاة، وزليج أزهرها من أبدع الشيات، غرس بإزائها بستانين تكتنفانها، ونقل لها أصناف المَشْمومات التي تروق خضرة أفنانها، وصنع فيها صهريجا مستطيلا، وعلى طرفيه من الرُّخام خصتان تطردان مسيلا، فيالها من بنية ما أبهجها**

1- نفسه، ج2، ص. 37.

2- عبد الرحمان بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر**، الجزء السابع، دار الكتاب اللبناني، 1983، ص. 161-162، عاصر الرحالة والجغرافي علي بن موسى بن سعيد المغربي 610هـ-685هـ/ 1213م-1286م، عهد مؤسس الدولة الزيانية يغمراسن بن زيان 633هـ- 681هـ/ 1236م-1282م، ثم ابنه أبي سعيد 681هـ-703هـ/ 1282م-1303م، وأكد أن المؤثر الأندلسي رافق قيام الدولة الزيانية من خلال تسجيله لانطباع الأندلسيين أنفسهم حول مدينة تلمسان في قوله على لسانهم: « **والأندلسيون يقولون كأنها من مدن الأندلس لمياهها وبساتينها وكثرة صناعاتها** ». بو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي، **كتاب الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982م، ص. 140.

3- نفسه، ج7، ص. 297.

وأشكلها وأحسنها شكلا وأجملها (...)»[1]، وكذلك لم يكن منهج محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي يسمح باستقصاء مآثر ملوك بني زيان في العمران والصنائع وأحوال أهل الحرف وتخصصاتهم، فقد تميزت نصوصه في هذا المضمار بالعموميات واستخدام العبارات الفضفاضة والاقتصار على أسماء المعالم العمرانية مثل إتيانه على وصف إنجازات السلطان أبي تاشفين عبد الرحمان بقوله: «**وكان مولعا بتجبير الدور و تشييد القصور (...) فخلد آثارا لم تكن قبله ولا من بعده، كدار الملك، ودار السرور وأبي فهر والصهريج الأعظم، وحسن كل ذلك ببنائه المدرسة الجليلة العديمة - المدرسة التاشفينية- النظير التي بناها بإزاء الجامع الأعظم، ما ترك شيئا مما اختصت به قصوره المشيدة إلا وشيد مثله بها**»[2].

فضلا على تميزها بالنزر القليل قياسا بنصوص وقائع الصراع العسكري وتجلياته في الحياة العامة وكل ما ورد حول المنشآت العمرانية ومآثرها الفنية إنما هو نقل حرفي عن صاحب "بغية الرواد" وصاحب "زهر البستان" بل أن التنسي كان يزهد في ذكر الأخبار بذريعة أن هذين المؤلفين قد سبقاه إلى ذلك[3].

وقد يكون لعامل بعد كل من يحيى بن خلدون وصاحب زهر البستان والتنسي عن وسط أهل الحرف وكونهم من موظفي إدارة السلطان أثر في كتابتهم الانتقائية المتعمدة ذات الأبعاد في ترسيخ منطق التراتب الاجتماعي، فقد كان يحيى بن خلدون كاتب علامة السلطان أبي حمو موسى الثاني[4]، وصاحب زهر البستان من موظفي دواوين دولته[5]، بينما حظي التنسي بإنعام السلطان أبي عبد الله محمد المتوكل لقوله: «**ولما كنت من جملة من غمرته آلاؤه، وتواترت عليه نعماؤه وألبست منها حللا ضافية وأوردت منها مشاريع صافية، نهضت في خدمته بقدر طاقتي، واستعملت في ذلك ما رجوت أن يكون نافقا من بضاعتي، جاهدا في مرضاته خاطري ولساني**»، الأمرُ الذي يفسر عدم تجرؤ مؤرخ السلطان على مغادرة موقعه في عدائه للطرف المحكوم، فالحرفيون وسائر العامة في رأي هؤلاء يعيشون في عالم أبعاده الفكرية والاجتماعية متدنية عن مستوى النخبة[6].

كما لم يكلفوا أنفسهم عناء الإشادة باختراعات المهندسين والصناع في الصناعات السلطانية، سواء بالنسبة للأصناف الموجهة لتسلية الملوك والترفيه عليهم أم تلك التي تخص الصناعات الحربية، وانساقوا إلى الانبهار بعجيب صناعاتها ملوحين إلى دلالاتها التي تعكس

1- مؤلف مجهول، **زهر البستان في دولة بني زيان**، السفر الثاني، تحقيق عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص. 225.

2- محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي، **نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، القسم الأول، تحقيق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص. 140-141.

3- نفسه، ص. 140، 178.

4- ابن الأحمر، **مُستودع العلامة**، ص. 65.

5- مؤلف مجهول، **زهر البستان**، السفر الثاني، ص. 104.

6- القادري بوتشيش، **من التاريخ السلطاني**، ص. 55.

هيمنة السلطان وسطوته وتشيد بالمبايعة لخلافته، وحسبنا في هذا المضمار حديث التنسي عن الشجرة الفضية التي صنعت للسلطان أبي تاشفين، وكان على أغصانها أصناف الطيور الناطقة وأعلاها الصقر إذا استعمل المفتاح في أصل الشجرة صوتت، فإذا وصل الريح موضع الصقر صوت وانقطع صوت تلك الطيور[1]، وفي ذلك تكريس لصوت السلطان الذي كان فوق كل الأصوات.

ولما كان يحيى بن خلدون يلقب السلطان أبا حمو موسى الثاني (760- 791هـ/ 1359-1389م)، بالخليفة فقد جعل ما تم صنعه من الصناعات في الهندسة الميكانيكية في خدمة مشروع الخلافة ومن ذلك وصفه لخزانة الملكانة وهي الساعة الدقاقة، التي صنعها العالم الرياضي على بن أحمد الفحاح للسلطان أبي حمو موسى الثاني، ذات الحركات الميكانيكية التي تقوم تماثيل فضية مؤلفة من الطائر وفرخيه وثعبان وقمر وعقابين والجارية وغايتها التي تنتهي عند حركة الجارية بيان الزمن، واسم الساعة في وقتها، لكن يحيى بن خلدون جعل وظيفة حركة هذه الكائنات في ضبط الزمن، هو مبايعة الخلافة والسلطان في قوله: «**وتبرز منه جارية مُحتزمة كأظرف ما أنت راءٍ، بِيُمْنَاها أضبارهُ فيها اسم ساعتها منظوما ويُسرَاها مَوضوعة على فِيهَا كالمبايعة بالخلاقة لأمير المسلمين أيده الله**»[2].

ورغم سقطات مؤرخ المناقب السلطانية في قالب الإشادة والتعميم لعدم التخصص في حقل الحرف والصنائع وبعده عن واقعها الاجتماعي، فإن خطابه جاء شاهدا على مدى إدراك ملوك بني زيان الأوائل لمعادلة الإسراع في الخروج من حالة البداوة إلى التحضر، والتي كانت تقتضى الاهتمام بالعمران والصنائع، وهي ذات السياسة التي دأب عليها أحفادهم، فقد كانوا يكابدون عقب كل اجتياح عسكري حفصي أو حصار مريني مشقة إعادة الإعمار وبعث الصنائع، والتطلع إلى متطلبات العصر في إنشاء المدارس والمصانع، كما ضمنت نصوصهم أيضا حسن إدارة هؤلاء السلاطين لأموال الأوقاف التي تعففوا في استعمالها إلا فيما كان يتطلبه نشاط المؤسسات الدينية والعلمية، وهو جوهر الطرح الذي توصل إليه عبيد بوداود في أطروحته: "الوقف في المغرب الإسلامي"[3]. لكن عدم قدرتهم على الوصف الدقيق لهذه الأعمال العمرانية والصنائع في صورتها العملية والفنية كما سلف، قد حرمنا من قدرة التقييم لمدى استغلال سلاطين بني زيان لمؤثر الحرف الأندلسي والرومي في تجسيد الطراز العمراني والحرفي الزياني بأساليب وأدوات حضارة البحر المتوسط.

1- التنسي، **نظم الدر**، القسم الثاني، ص. 140- 141.

2- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج2، ص. 39.

3- عبيد بوداود، **الوقف في المغرب الاسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق 13-15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص. 158، 172.

2- نص الحمولة المعرفية والتفاصيل الحرفية:

وفيه تحلى مؤرخ السلطان بوعي المؤرخ المحترف في شحن نصه المناقبي بأدوات المعرفة التاريخية في مراعاته لطبائع السياسة وقواعد العمران وأحوال الاجتماع الإنساني، ووفق منهجه في ذلك ورد نص الحرف والحرفيين، ضمن الظاهرة العمرانية السلطانية وسوق الدولة واحتياجاتها من الحرف والصنائع، ويعكس في جوهره مستوى الثقافة العالمة التي يمتلكها صاحب هذا النص وقربه من السلطان والحرفيين ومعرفته الدقيقة بالحرف وأشغالها.

ويُعد كتاب "المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن" لأبي عبد الله محمد الخطيب بن مرزوق (تـ781هـ/1379م) في مناقب السلطان المريني أبي الحسن (ت 752هـ/1351م) تسجيلا لمجموع المنشآت الدينية والثقافية والعلمية التي شيدها هذا السلطان بمدن المغرب الأوسط بين 737- 749هـ/1337-1348م وفي متنه جزئيات وافرة الحيثيات تطرق وفقها لأصناف الحرفيين وإنجازاتهم وإبداعاتهم وأنواع المواد التي استعملوها والتقنيات التي عملوا بها ومقدار الأجور التي كانوا يتقاضونها، وبالتالي تنهض الحاجة إلى الاستفسار عن دوافع اهتمام ابن مرزوق الخطيب بالجزئيات العمرانية والتقنيات المستعملة وسر إلمامه بتنوع مواد البناء ومعرفته الدقيقة بأصناف الحرف وتقسيمات العمل بين الحرفيين، وأسلوب توظيفه لهذا الوعي في سياق حرصه على بيان منقبة السلطان.

ينتمي ابن مرزوق الخطيب إلى بيت المرازقة حيث جمع رجاله خلال أربعة أجيال بين التصوف والفقه والحديث والخطابة والحرفة، فهم من صنف بيوتات العلم والحرفة والمنزلة الروحية لا من بيوتات المال والجاه فقد مارس كبير بيتهم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن مرزوق (ت681هـ/1282م)، عمل الفلاحة ونسخ الكتب[1]، وصار ابناه أبو العباس أحمد (تـ741هـ/1340م) وأبو عبد الله محمد مشرفين على إنجازات عمرانية كلفوا بها من قبل السلطان أبي الحسن المريني، لعل أهمها إشرافهما على بناء جامع ضريح أبي مدين شعيب (تـ 594هـ/1198م) بتلمسان ومتابعة أشغاله سنة 739هـ/1339م[2].

ثم ارتقاء حفيده محمد الخطيب نفسه إلى مراقب لأشغال دهن وجبس مسجد الجامع بالعباد العلوي[3]، كما اسند إليه شراء مواضع الجامع بمدينة الجزائر ومدينة هنين والتي كتب فيها: «**وكان شراء موضعه على يدي... واشترينا المساحة المريدة في الجامع القديم بمال جسيم... والمزيد في جامع الجزائر**»[4]، بل نجده قد ترك بصماته ومسحاته الفنية

1- محمد الخطيب بن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، تحقيق سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 2008، ص. 147-148.

2- محمد الخطيب بن مرزوق، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م، ص. 404.

3- نفسه، ص. 287.

4- نفسه، ص. 403.

في مشاريع أخرى كان قد شارك العمال في إنجازها وسجل فيها مذكرا بعمله كحرفي: «**وأما الثريا فكان عملها على يدي وأنا الذي رسمت تاريخها في أسفلها بخطي**»[1].

ومن هنا سمح حضوره وسط الأشغال وملازمته لأهل الحرف بالكتابة في تاريخ الحرف والحرفيين من حيث رصده لحجم مشاريع العمران التي أنجزها أبو الحسن المريني في المغرب الأوسط والمتمثلة في بنائه لجامع القصبة والجامع الكبير وجامع ضريح أبي مدين شعيب ومساجد باب الحجاز وباب هنين وباب فاس وجامع مدينة هنين وجامع مدينة الجزائر، ومن المدارس مدرسة العباد ومدارس بمدينة الجزائر.

وكذلك أعماله بمنشر الجلد وسويقة إسماعيل والقناطر كقنطرة الرصيف وقنطرة وادي سطفسيف وقنطرة باب الجياد وقنطرة ميناء وسد سيرات، وأشغال توزيع الشبكة المائية بالمدن ونحو الجوامع وما تطلب ذلك من حرفيين مختصين في الشبكة الهيدروليكية[2].

ثالثا: النشـاط الحرفي في المشاريع السلطانيـة

تعتبر المشاريع السلطانية بحق لوحة تاريخية تعكس النشاط الحرفي الخاضع للسلطان بحكم التوجيه والتمويل والمراقبة، وهو كذلك القطاع العام التابع للدولة ومنه يتفرع عدد من الفروع أهمها: فرع أشغال البناء والذي يعد بدوره من أكبر أسواق العمل لما كان يتطلبه من يد حرفية متنوعة تغطي مختلف أصناف الصنائع التي يتطلبها البناء الكامل من بنائين وزليجيين وزواقين ونجارين وصفارين ونقاشين ومناولين ومراقبين للأشغال نروم إلى استكشاف جانب من نشاطهم من خلال بنية ومضمون النص المناقبي السلطاني لابن مرزوق الخطيب بحكم اهتمامه بأهل الحرف ضمن أشغال البناء السابقة الذكر التي أنجزها السلطان المريني بالمغرب الأوسط بين 737- 749هـ/1337- 1348م.

1- البنـاؤون

تفيد إشارات ابن مرزوق الخطيب إلى أن البناء في المشاريع السلطانية كان محكما وجميلا، تميز بصحة جدرانه واستخدم فيه مواد الآجر والحجارة المنجورة من جميع الجوانب وتخير في إنجازه البنائين المهرة والمتخصصين في إنجاز الأشكال الهندسية في عمل المنابر والصوامع والأقواس وترتيب الرواقات والقباب[3]، وقد تطلب كل ذلك تنوعا في مواد البناء ووسائل الاستعمال أدت إلى بلوغ الحرفة الواحدة درجة قصوى في تقسيم العمل، فانقسمت حرفة البناء الرئيسية إلى حرف متعددة، إلى نجارين في الحجارة لإعداد الحجارة المنجورة والمستوية وبنائين بالآجر وبنائين متخصصين في عمل الأقواس والمقربص المختص في الصوامع

1- نفسه، نفس الصفحة.

2- ابن مرزوق، المسند الصحيح، ص. 403، 406، 408.

3- نفسه، ص. 402-404.

والقباب والنقاشين على الجبس وعمال الرخام وعمال المحارس والمناظر وعمال الجسور[1] «لأن بحر العمران إذا زخر وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها»[2].

2- النجـارون

أدى الاستخدام الواسع للخشب في أعمال البناء إلى حضور فئة النجارين في إنجاز أسقف الجوامع والبنايات والنقش عليها وحسبنا وصف ابن مرزوق الخطيب لإنجازهم على مستوى سقف جامع ضريح أبي مدين بقوله: «**سقفه أشكال منضبطة بخواتم وصناعات نجارة كل جهة تحالف الجهة الأخرى في الوضع قد رُقمت على نحو ما يرقم عليه أشكال النجارة**»[3]، كما يشكل النقش على الخشب والجبس في أعمال المناجر وترصيعها بالمعادن الثمينة أحد أبرز الجوانب الفنية في تداخل المواد المستعملة والتحكم في أشكالها وطابعها الجمالي ويظهر هذا التداخل في منبر الجامع الكبير بتلمسان فقد أجمع الصناع أنه « **لم يعمل مثله في المعمورة (...) فبلغ من منبر قرطبة عدة قطعات وعورضت بما اشتمل عليه هذا المنبر فلم يوجد بينهما مناسبة فيه من الأشكال المنقوشة قدر البندق والحمص وفيه من التحاشي قدر إبرة ونحوها إذا رأيته رأيت العجب**»[4]، وكذلك اشتمل جامع ضريح أبي مدين شعيب « **على المنبر العجيب الشكل المؤلف من الصندل والعاج والأبنوس المذهب(...)** »[5].

3- الصفـارون

كان عمل الصفارين يحتاج إلى يد عاملة فنية معتبرة، وقد انصب جهدهم في تزيين ثريا المساجد بالفضة والنحاس مثلما فعلوا بجامع القصبة بتلمسان، وتصفيح الأبواب بالنحاس ونقشه ومنه الباب الجوفي بجامع ضريح أبي مدين والذي ينفتح على المدرج الذي ينزل فيه إلى قبر الشيخ أبي مدين «**وهو باب النحاس المشتمل على مصراعين، كل مصراع منها مصفح بالنحاس المخروم المنقوش بالخواتم المستوفاة، المشتركة العمل، وتخريمـه على أشكال من نحاس ملونة (...) فهو من غريب كما يتحدث به الصفارة**»[6].

ويظهر من نصوص ابن مرزوق الخطيب أن الأنشطة التزيينية التي كان يقوم بها الصفارون والنقاشون على الجبس والخشب وترصيع المنابر بالمعادن ومواد الصندل والعاج والأبنوس المذهب كان حرفيوها يتقاضون أجورا عالية، لما كانت تتطلبه طبيعة العمل من التركيز وطول مدة الإنجاز فقد تقاضى الصفارون على إنجاز الباب الجوفي بجامع ضريح أبي

1- نفسه، ص. 398، 418.
2- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 715.
3- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 404.
4- نفسه، ص. 403.
5- نفسه، ص. 403.
6- نفسه، ص. 402، 403.

مدين: «**سبع مائة دينار ذهبا عينا (....) عدا ثمن النحاس والحديد والخشب والأصبغة**»[1]، وهي المواد المستخدمة في مثل هذه الإنجازات، كما أن طلي تفافيح جمور قبة هذا الجامع بالذهب تطلب ثلاث مائة وسبعين دينارا ذهبا[2]، وهي أجور عالية قياسا بما كان يتقاضاه نظراؤهم من الحرفيين في القطاع الخاص الحر، فالصانع لأقمشة الثوب الرقاق وهي من أجود أنواع الألبسة مثلا، كان يتقاضى على البرنس ثمانية أوراق وعلى الأحرام خمسة أوراق[3].

وبالتالي فإن المشاريع السلطانية كانت أحد أهم المنافذ التي كان ينزل منها المال إلى فئة الحرفيين لينتفعوا به على قدر جهدهم وقيمة صنعتهم.

ورغم أن ابن مرزوق لم يقف بنا عند مقدار المال الذي كان يتقاضاه أصحاب الحرف الأخرى لكن إشارته إلى حجم الأموال المنفقة يوحي بأن المشاريع السلطانية كانت مربحة بالنسبة للعاملين فيها من أهل الحرف فقد أنفق في إنجاز جامع ضريح أبي مدين على حد تعبيره: «**مقدارا جسيما ومالا عظيما**»[4].

ويحسن الذكر أن نشاط الحرفيين في العمران كان متابعًا من طرف مراقبي الأشغال والفقهاء وحسبنا من القرائن تحفظ الفقيهين ابني الإمام أبي زيد عبد الرحمان (تـ753هـ/1342م)، وأخيه أبي موسى عيسى (تـ749هـ/1348م)، على طريقة الزواق والرقم بمسجد جامع العباد واعتبراه بدعة بحجة أنه يشغل المصلين ويلهيهم، بينما كان ذلك في نظر ابن مرزوق الخطيب المشرف على مراقبة الدهان، من متطلبات الدهن والرقم والنسق الفني مما تطلب تدخل السلطان أبي الحسن المريني، الذي جنح إلى رأي ابني الإمام في القضية[5].

4- الحرب والحرف

مثلما درج مؤرخ المناقب السلطانية على التعميم والإشادة في رصد المنشآت العمرانية والأعمال الحرفية المتعلقة بالمشاريع السلطانية، وفرض تعتيم في تقصي الجوانب العملية والفنية الخاصة بإنجازات الحرفيين وأوضاعهم المهنية وواقعهم الاجتماعي، فإنه كذلك سلك سبيل التستر على أفعال مولاه وولي نعمته، فيما يتعلق بمداهمته للمدن، وما كان ينجر عن ذلك من إزهاق للأرواح وتدمير في البنية المعاشية لمختلف فئات المجتمع، وخصوصا فئة الحرفيين.

فالمرينيون الذين رفضوا المشروع السياسي الزياني بالمغرب الأوسط وناصبوه بالحرب والحصار أزيد من تسعة عقود 698-784هـ/1299-1383م، كانوا أيضا قد رفضوه كمشروع حضاري وعملوا على استبداله بمشاريعهم الحضارية في الإعمار والحرف وتنظيمات الحرفيين،

1- نفسه، ص. 403.

2- نفسه، ص. 404.

3- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص. 92.

4- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 404.

5- نفسه، ص. 288.

مدين: «**سبع مائة دينار ذهبا عينا (....) عدا ثمن النحاس والحديد والخشب والأصبغة**»[1]، وهي المواد المستخدمة في مثل هذه الإنجازات، كما أن طلي تفافيح جمور قبة هذا الجامع بالذهب تطلب ثلاث مائة وسبعين دينارا ذهبا[2]، وهي أجور عالية قياسا بما كان يتقاضاه نظراؤهم من الحرفيين في القطاع الخاص الحر، فالصانع لأقمشة الثوب الرقاق وهي من أجود أنواع الألبسة مثلا، كان يتقاضى على البرنس ثمانية أوراق وعلى الأحرام خمسة أوراق[3].

وبالتالي فإن المشاريع السلطانية كانت أحد أهم المنافذ التي كان ينزل منها المال إلى فئة الحرفيين لينتفعوا به على قدر جهدهم وقيمة صنعتهم.

ورغم أن ابن مرزوق لم يقف بنا عند مقدار المال الذي كان يتقاضاه أصحاب الحرف الأخرى لكن إشارته إلى حجم الأموال المنفقة يوحي بأن المشاريع السلطانية كانت مربحة بالنسبة للعاملين فيها من أهل الحرف فقد أنفق في إنجاز جامع ضريح أبي مدين على حد تعبيره: «**مقدارا جسيما ومالا عظيما**»[4].

ويحسن الذكر أن نشاط الحرفيين في العمران كان متابعًا من طرف مراقبي الأشغال والفقهاء وحسبنا من القرائن تحفظ الفقيهين ابني الإمام أبي زيد عبد الرحمان (تـ753هـ/1342م)، وأخيه أبي موسى عيسى (تـ749هـ/1348م)، على طريقة الزواق والرقم بمسجد جامع العباد واعتبراه بدعة بحجة أنه يشغل المصلين ويلهيهم، بينما كان ذلك في نظر ابن مرزوق الخطيب المشرف على مراقبة الدهان، من متطلبات الدهن والرقم والنسق الفني مما تطلب تدخل السلطان أبي الحسن المريني، الذي جنح إلى رأي ابني الإمام في القضية[5].

4- الحرب والحرف

مثلما درج مؤرخ المناقب السلطانية على التعميم والإشادة في رصد المنشآت العمرانية والأعمال الحرفية المتعلقة بالمشاريع السلطانية، وفرض تعتيم في تقصي الجوانب العملية والفنية الخاصة بإنجازات الحرفيين وأوضاعهم المهنية وواقعهم الاجتماعي، فإنه كذلك سلك سبيل التستر على أفعال مولاه وولي نعمته، فيما يتعلق بمداهمته للمدن، وما كان ينجر عن ذلك من إزهاق للأرواح وتدمير في البنية المعاشية لمختلف فئات المجتمع، وخصوصا فئة الحرفيين.

فالمرينيون الذين رفضوا المشروع السياسي الزياني بالمغرب الأوسط وناصبوه بالحرب والحصار أزيد من تسعة عقود 698-784هـ/1299-1383م، كانوا أيضا قد رفضوه كمشروع حضاري وعملوا على استبداله بمشاريعهم الحضارية في الإعمار والحرف وتنظيمات الحرفيين،

1- نفسه، ص. 403.

2- نفسه، ص. 404.

3- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص. 92.

4- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 404.

5- نفسه، ص. 288.

ومقررات التدريس والقضاء وغيرها، وكل ذلك كان الغطاء لتغطية مطامعهم الاقتصادية، لخصها لسان الدين بن الخطيب (تـ 776هـ/1374م)، في قوله: «**تلمسان جمعت بين الصحراء والريف (...) خزانة زرع، ومسرح ضرع، فواكهها عديدة الأنواع، ومتاجرها فريدة الانتفاع، وبرانسها رقاق رفاعٌ، إلا أنها بسبب حب الملوك مطمعة للملوك**»[1].. فهذا أبو يعقوب يوسف المريني (685-706هـ/1286-1306م) فرض حصاره على تلمسان وأراد محوها من الوجود، فبنى بدلها مدينة المنصورة، وأنشأ فيها القصور والحمامات والفنادق والأسواق وزخرف البناء فشكل ذلك فرصة انتعشت فيها الأنشطة الحرفية المتنوعة والتي نجهل الكثير عن حيثياتها بسبب طابع التعميم الذي كرسه مؤرخ السلطان الزياني[2].

ولا استثناء في ذلك بالنسبة لمؤرخ السلطان المريني، فقد ساد التعميم نص علي بن أبي زرع الفاسي (تـ 726هـ /1326م) في وصفه لنفس الانجازات في قوله: «**وبنى تلمسان الجديدة- المنصورة- وهذبها وبنى بها الحمامات العظيمة والفنادق والمارستانات وجامعا كبيرا للخطبة أقامه على الصهريج الكبير، وبنى به منارا عظيما وجعل على رأسه تفافيح**»[3].

وإذا كانت الحرب فرصة استفاد منها الحرفيون وشكلت سوقا نافقة لحرفهم[4]. فإن أعمال الترميم بعد نهاية الحصار سنة 706هـ/1307م، قد سمحت كذلك بعودة حركة الإعمار ومعها نشطت حركة الحرف والصنائع، فقد أعاد السلطان الزياني أبو حمو موسى الأول إصلاح ما هدمه الحصار المريني، فهدم مدينة المنصورة، وأصلح ما تثلّم من تلمسان، وبنى الأسوار والستائر -الأسوار القصيرة- وحفر الخنادق لتخزين المؤونة، وما كان يتطلب ذلك من خبرات فنية مارسها حرفيون مهرة، وفروا من خلالها شروط تخزين الطعام والآدام والملح والفحم والحطب[5].

وقد تكرر ذات النشاط الحرفي في إقدام السلطان أبي الحسن المريني سنة (737هـ/1348م) على إعادة بناء مدينة المنصورة، وترتيب البنية الحرفية بمدن المغرب الأوسط الزياني مباشرة بعد استيلائه على تلمسان، نقل لنا ابن مرزوق الخطيب (781هـ/1379م) مشاهدها في قوله: «**ومن كان من مشاهير، من أهل الفلاحة كتب له بتحرير ما يحرث به بقدر حاجته، ومن كان من أهل خطة نظر في تقديمه لمثلها في غيرها من الموضع الذي يتخيره، فمن كان من أهل العدالة كتب له بالتبريز فيها، وكذلك القضاء وسائر الخطط، وكتب للبلاد بإيصاء**

1- لسان الدين بن الخطيب، **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق محمد كمال شبانه، مكتبة الثقافة الدينية، المغرب، 2002، ص. 183- 184.

2- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص 121. التنسي، **نظم الدر**، ص. 130.

3- علي بن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، 1999م، ص. 512.

4- يذكر ابن أبي زرع الفاسي ت 726هـ/1326م، أن تفافيح منارة الجامع الكبير التي بناها السلطان يعقوب يوسف المريني 685هـ-706هـ/1286م-1306م بالمنصورة كانت من الذهب بلغت قيمتها سبع مائة دينار. نفسه، ص. 512.

5- التنسي، **نظم الدر**، ص. 135.

الأمناء على الصناع من أهل كل صناعة حتى والله، أوصى على امرأة كانت سَواقة تنادى على السلع بالدور، فكتب لها الوصية عليها»[1].

فقد كان إعادة ترتيب البنية الحرفية بعد هدمها يمثل بالنسبة للسلطة الغازية أحد أهم مداخل الهيمنة على الوضع في إعادة تأهيل المجتمع الخاضع بكل شرائحه لقبول نمط السياسة المفروضة عليه، بحكم الظاهرة العسكرية المتفوقة، عبر أمناء الحرف ونخب الخطط الديوانية والقضائية والتي يعد مؤرخ المناقب السلطانية أحد أهم ركائزها الدعائية، فهو لم يتوقف سوى متحسرا أمام حالات الاقتحام والغزو التي طالت مجتمعات: مدن تلمسان ووهران وندرومة، ووجدة، من طرف أبي الحسن المريني 737هـ/1348م والتي من دون شك قد خلفت الضحايا من الساكنة، بما فيهم أهل الحرف والصنائع، وأتت على دور صنعتهم ودكاكين حرفهم، ومن كُتِبَ النجاة له استمر ضمن الشريحة الغارمة يمول بمستحقاتها الضريبية حروب السلطان ومشاريعه العمرانية غير المبررة، وهو الشطر المسكوت عنه في نص المناقب السلطانية إجمالا.

فقد أخفى ابن مرزوق الخطيب (تـ781هـ/1379م) النوائب التي كانت تصيب شريحة الحرفيين أثناء الحرب والحصار، وكذا نتائجهما عليها، وقدم لنا خطابا في وصف معاناة أهل تلمسان ووجدة ووهران وندرومة، من مداهمات أبي الحسن المريني لمدنهم، جاء مضمونها مملوءًا بالحسرة تحت عنوان: المشاقة والممانعة وصفه قائلا: « **حضرت معه يوم دخل تلمسان عنوة (...) ظهر من اهل تلمسان من المشاقة والممانعة ما أتى على اتلاف الكثير من الأنفس، وهم مع ذلك يوحشون القلوب (...) وكان من شأن أهل وجدة وأهل وهران (...) وأهل ندرومة، وغيرها من البلاد التي افتتحها عنوة (...)** »[2].

ويبدو هنا الفرق واضحا بين نص ابن مرزوق الخطيب في المسند كنص مناقبي سلطاني دعائي أغمط فيه صورة الكارثة الاجتماعية والاقتصادية التي حلت بساكنة وعمران هذه المدن، وبين نصه في المناقب المرزوقية كنص مناقبي صوفي اجتماعي ضمَّن فيه أدق التفاصيل حول المصائب الاجتماعية والانهيار الاقتصادي والحرفي الذي لحق بساكنة تلمسان وعمرانها إثر غزوة أبي يحيى زكريا الحفصي سنة 644هـ/1246م، وبالتالي شكل نص المناقب الصوفية بالنسبة لمؤرخ السلطان فضاء انعتاق من رقيب السلطان.

ولعل استنكاف مؤرخ المناقب السلطانية عن كشف جرائم مولاه أو تحميله تبعات تخريب البنية الحرفية، قد جعله ينصرف إلى تحميل العرب الهلالية مسؤوليتها، فقد كان هؤلاء في نظره «**يتلفون على أهل الأعمال من الصنائع والحرف أعمالهم لا يرون لها قيمة ولا قسطا من الأجر والثمن والأعمال (...) هي أصل المكاسب وحقيقتها، وإذا فسدت**

1- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 194.

2- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 202-203.

الأعمال وصارت مجانا، ضعفت الآمال في المكاسب وانقبضت الأيدي عن العمل، وإنذعر الساكن، وفسد العمران (...) فإنهم ليست لهم عناية بالأحكام وزجر الناس»[1].

ولا نعدم في هذا المضمار تخريب العرب الهلالية للبنية الحرفية بمدن المغرب الأوسط الصنهاجي في القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس الهجري، مثل: قلعة بني حماد وطبنة وتيهرت وأرشكول وقصر عجيسة ومازونة ومليانة والشلف ومتيجة وجزائر بني مزغنة وحمزة ومرسى الدجاج[2]، ولكن نؤكد أن ذلك قد استمر أيضا في مدن المغرب الأوسط الزياني، فقد أدَتْ هيمنتهم على الطرق وتحكمهم بفحوص المد[3]، إلى وجود صعوبة كبيرة في تمويل القاعدة الحرفية بالمواد الأولية الصناعية، كما أن حضورهم الدائم بهذه الفحوص قد شد حركة الحرف إلى توفير متطلباتهم من الصناعات البدوية، أي جذبها نحو طبيعة الاقتصاد البدوي.

وإلى جانب ذلك شمل تأثير الحرب كذلك الصناعة الحربية فلم يفصح نص المناقب السلطانية عن الكثير من تفاصيلها لعلاقتها بأسرار الدولة الوسيطية، لكن ما رشح من نصوصها يؤكد أن آلة الحرب وصناعتها بالمغرب الأوسط الزياني لم تكن مزدهرة، فقد دل وصف يحيى بن خلدون لدار الصنعة السعيدة في عهد أبي حمو موسى الثاني أنها كانت تموج بالصنائع، وذكر من المصنوعات الحربية الدروق والرماح والدروع والسروج والخباء ولجام الفرس.

وكل ما يتعلق بالصناعة الديباجية التي كان صُناعها يدبجون هذه الأسلحة بأصناف الزينة المعدنية وبالأحجار الكريمة على عادة أهل المغرب الأوسط في تدبيج أسلحتهم[4]، وكلها مظاهرة من الموروث الصناعي الحربي القديم لبلاد المغرب الأوسط الصنهاجي والموحدي، في ظرف كانت فيه القوة العسكرية في الضفة الأخرى من البحر المتوسط على عتبات عصر البارود ضمن عصر النهضة.

رابعا: الحرف والحرفيون في نص المناقب الصوفيـة

اعتنى أصحاب كتب المناقب الصوفية برصد سيرة الصوفية والصلحاء والأولياء والمرابطين، وضبط سلاسل أنسابهم وأسانيد شيوخهم ومؤلفاتهم وقراءاتهم وكراماتهم وممارساتهم الدينية وعلاقاتهم وأدوارهم الاجتماعية والسياسية مشفوعة بالموعظة والأشعار والرقائق وأقوال الصوفية وأسرارهم[5]، وفي متنها ثقافة موسوعية عاملة تعكس موضوعات دينية واجتماعية وقبلية واقتصادية وسياسة شتى، أهمها بالنسبة لموضوعنا: منظورها للحرف

1- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 264.

2- ابن خلدون، **العبر**، ج6، ص. 161.

3- ابن الحاج إبراهيم بن عبد الله بن محمد النميري، **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، إعداد ودراسة محمد بن شقرون، الرباط، دون تاريخ، ص. 192. ابن قنفذ، **أنس الفقير**، ص. 105.

4- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج 2، ص. 155.

5- الطاهر بونابي، **الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين 8 و9 الهجريين/ 14و 15 الميلاديين**، القسم الأول، دكتوراه العلوم، قسم التاريخ، جامعة الجزائر-2، 2008-2009، ص. 288.

والحرفيين ومجمل النشاط الحرفي بالمدينة وأنواع الصنائع ضمن دورة العمران وأثره في تحديد قيمتها تبعا لازدهاره وتراجعه، فضلا على وقوفها على أشكال التنظيمات الحرفية، ومختلف المعالجات الاجتماعية التي كان يقدمها الصوفية لشتى التجاوزات المهنية في حق فئة الحرفيين، وكذلك تركيزها على الولي الحرفي، ومجمل مساهماته في الحرف والصنائع، وفي توجيه الناس إلى الحرفة والكسب.

ومن هذه النصوص المشبعة بحمولات هذه الدلالات: كتاب "المناقب المرزوقية" لابن مرزوق الخطيب، و"أنس الفقير وعز الحقير" لأبي العباس أحمد بن الحسن القسنطيني المعروف بابن القنفذ، و"صلحاء واد الشلف" لأبي عمران موسى بن عيسى المازوني، وكتابي "النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب" و"روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين" لأبي الفضل محمد بن سعيد الشهير بابن صعد التلمساني (تـ901هـ/1495م)، فضلا على كتاب "المواهب القدسية في المناقب السنوسية" لمحمد بن عمر بن ابراهيم الملالي - حيا 897هـ - واعتمادا على نصوصها تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الحرفة والحرفيين في مساحات نصوصها الموسوعية العالمية.

ويجدر التنبيه إلى أن نصوص المناقب التي أرخ أصحابها للحرف والحرفيين في المغرب الأوسط الزياني، قد كتبوها بعد نهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري /14م، أي في سياق تاريخي كان المغرب الأوسط يعيش خلالها أوضاع ما بعد الطاعون الأسود 749هـ/1348م وتداعياته الحضارية الخطيرة، وقد رافق ذلك أيضا انبثاث واسع للعوائد البدوية في الحواضر وما تمخض عنه من تغير في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وزاد في مضاعفاته السلبية تعرض مجاله وعمرانه ونشاط الإنسان فيه إلى هيمنة الظاهرة العسكرية الحفصية والمرينية المتفوقة وخروجه من مجال المنافسة المتوسطية على مستوى الصراع العسكري والتجارة الدولية[1].

فإلى أي مدى كان لهذه الظروف أثر في توجيه النشاط الحرفي بمدن المغرب الأوسط؟ وهل كان أصحاب النص المناقبي الصوفي على وعي بالتحولات التي أحدثتها الظروف في الأنماط الحرفية وبالتالي في الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع المغرب الأوسط في عالم ما بعد الطاعون الأسود؟

1- البداوة والصنائع

يؤكد النص المناقبي الصوفي على الطابع البدوي للدولة الزيانية منذ نشأتها سنة 633هـ/1235م، وكأن بأصحابه يؤرخون لدورة، حضارة إنسان ما بعد الموحدين في قالب الأزمة التي طالت مجتمع المغرب الأوسط الزياني، فابن مرزوق الخطيب (تـ 781هـ/ 1379م) الذي

1- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 53، 167.

انتهى من كتابة مناقبه المرزوقية سنة (763هـ/1361م)، وضمنه مشاهداته لمظاهر التأثير السلبي الناجمة عن تداعيات الطاعون الأسود (749هـ/1348م)، كان كثيرا ما ينبه إلى ارتباط تاريخ تكوين المجتمع الزياني وإنشاء دولته بالأزمة، موضحا تأثير كل ذلك في تناقص العمران وتبدل الساكنة، وما انجر عنه من انقراض أصحاب الحرف واختفاء الصنائع خصوصا تلك التي هي من توابع الحضارة والترف، كالنقش والصباغة والنسخ والتي لم يأت على ذكرها إلا لماما، فقد كان حرفيوها ينتمون إلى عالم البحر المتوسط يتم استئجارهم من قبل الدولة في إنجاز أعمالها العمرانية وتلبية احتياجاتها، كما سبق معالجته في نص المناقب السلطانية.

ومن هنا يظهر التوافق بين ابن مرزوق الخطيب وعبد الرحمن بن خلدون في نظرتهما إلى العلاقة بين تناقص العمران وانقراض صنائع الحضارة والترف[1]، فقد أرخ ابن مرزوق الخطيب في مناقبه المرزوقية للصنائع الضرورية للمعاش التي كان يزاولها المجتمع الزياني قاصرا على الفلاحة في البساتين والمداشر-مدشر- داخل المدينة وخارج أسوارها وحياكة الصوف وما يتبعه من نسج الغزل وتحويله بالخياطة إلى ثياب وأكسية ودباغة الجلد وخرزه بأطراف المدينة وما يرتبط به من صناعات جلدية متمثلة في صناعة النعال والسباط والسروج بالمحلات الحرفية بالمدينة، وكلها صنائع فرضها وضع بداوة الدولة وتواتر الأزمات من أمراض وأوبئة وحروب. فإلى أي حد كانت السلطة والساكنة الزيانية مساهمين في الدفع نحو البداوة، وبالتالي الوقوع في ممارسات الاقتصاد البدوي؟

لقد كرست السلطة الزيانية مظاهر البداوة من خلال سياسة سلاطينها في إقطاع النخب التلمسانية من الفقهاء والصوفية والشرفاء لإقطاعات عرفت بالمداشر، كانوا يزاولون فيها الفلاحة، الأمر الذي جعل أغلب البيوتات التلمسانية تتوارث حرفة الفلاحة، وساق من القرائن إقطاع السلطان يغمراسن بن زيان لأبي إسحاق التنسي (ت680هـ/1280م) المدشر المعروف بترشت كان بالقرب من الحنايا على أميال من تلمسان ثم آل هذا المدشر في القرن الثامن الهجري 14م إقطاعا إلى ورثة الفقيهين ابني الإمام: أبي زيد عبد الرحمان ت743هـ/1342م وأخيه عيسى (ت749هـ/1348م)[2].

ومما حافظ على استمرار هذه الظاهرة أن السلطة الزيانية كانت تسمح باقتسام الأرض المخزنية بين الورثة[3]، وتعفي أصحابها من المغارم السلطانية، الأمر الذي يفسر اهتمام ابن مرزوق الخطيب لظاهرة الاحتراف السلالي للفلاحة في البيوتات التلمسانية، فربط بين ثنائية البداوة وحرفة الفلاحة في تجربة بيت أجداده المرازقة، وضرب لنا من الأمثلة حول جده مرزوق الذي كان «**مشتغلاً بالبادية بفلاحته وحرثه... وابتنى دارا بتلمسان (...) بمرسى**

1- ابن خلدون، المقدمة، ص. 719.
2- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص. 208.
3- أبو العباس أحمد بن أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس، الجزء الثاني، تحقيق محمد حجي وآخرون، مطبوعات دار الغرب الإسلامي، 1981، ص. 171.

الطلبة (...) **وكان بدويا مقبلا على شأنه»**[1]، ثم صار ذلك تقليدا لمن جاء بعده من شيوخ المرازقة، فهذا فخر سلالتهم جده الصوفي محمد بن أبي بكر بن مرزوق تـ681هـ/1282م صاحب جنان بالعباد السفلي وابنه أبوه العباس أحمد (تـ 741هـ/1340م) صاحب مطامير من القمح دلالة على ممارسته لحرفة الفلاحة، فضلا على الجنان المجاورة لضريح أبي مدين شعيب (تـ594هـ/1197م) والتي كان التلمسانيون يزاولون فيها أعمال الفلاحة والبستنة[2].

أما فيما يخص الظاهرة العسكرية الحفصية والمرينية المتفوقة وتداعيات الطاعون الأسود وانبثاث العوائد البدوية بالحواضر في الأنماط الحرفية، وبالتالي في الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع المغرب الأوسط الزياني.

فقد اعتبر ابن مرزوق الخطيب في: "مناقبه المرزوقية" أن الغزو الحفصي على تلمسان، من قبل أبي زكريا بن عبد الواحد سنة 644هـ/1246م، يمثل في بداية تكوين الدولة والمجتمع الزياني، كارثة حقيقة على الرأسمال التجاري والحرفي الذي نهبه الحفصيون من البيوتات التجارية والحرفية التلمسانية، كبيت ابن مرزوق وآل المدخس وبني اللجام وابن حسون وابن الجلاب وغيرهم من أرباب الأموال الطائلة[3]، فقد استغرق **«القتل والنهب فيها يوما وليلة»**[4].

وفي تداعيات الطاعون الأسود 749هـ/1348م وتواتر الفتن على تلمسان كتب كذلك متحسرا على تخريب الورشات الحرفية وتشريد الحرفيين وانقراض أرباب الأموال من أصحاب الورشات الكبرى وصغار الحرفيين في قوله: **«ففيه انقرض وتغيرت الأحوال، ثم دهى تلمسان (...) من الفتنة ما اتصل إلى الآن فأسأل الله تعالى اللطف الجميل، الذي يتكفل بصلاح الأحوال وبلوغ الآمال إنه جواد كريم»**[5]، وساق لنا من الأمثلة: انقراض ورشات بني النجار في حوك الصوفي بدرب شاكر في قوله: **«ولقد رأيته بهذه المدة خرابا، فسبحان مفني الخلائق وسيدهم»**[6]، وفي خراب مواضع إنتاج الصوف كتب حول موضع "مسجد إيلان" كأحد أكبر مواضع إنتاج الصوف بتلمسان يقول: **«كان يطلع منه كل يوم حِمل للبضع، من عمل الصوف، وهذا موضع من آحاد المواضع، فانظر هل تجد اليوم في ذلك الموضع، أو ما يجاورهم عَمَارًا، أو في البلد كلها ما يشترى به بأقل عدد فسبحان مبيد الجميع»**[7].

ومن هذه القرائن تنهض هذه النصوص دليلا على أفول حرفة حياكة الصوف بتلمسان زمن فراغ ابن مرزوق من تأليفه "للمناقب المرزوقية" عام 763هـ/1361م،وقد كان قبل ذلك

1- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 147.
2- نفسه، ص. 160، 163، 164، 190، 220، 228.
3- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 173.
4- علي بن عبد الله ابن أبي الزرع الفاسي، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972، ص. 61.
5- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 187.
6- نفسه، ص. 189.
7- نفسه، 190.

«مقصودًا ترده التجار من كل بلادٍ وملوك إفريقية والمغرب، وإنما كانوا يلبسون حينئذ ما كان يُعمل بتلمسان من رفيع الصوف»[1]، لقد سجل ابن مرزوق بكل حسرة وألم نهاية فصل مشرف من عمل حياكة الصوف الرفيع بتلمسان الزيانية.

وتظهر واقعية ابن مرزوق في ترجمته لهذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مقاربة شهادته بنص عبد الرحمن بن خلدون في بيانه لتأثيرات الطاعون الأسود في تبدل الساكنة وخراب الأمصار والصنائع في قوله: **«وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر فخربت الأمصار والصنائع، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل وضعفت الدول والقبائل وتبدَّلَ الساكن (...) وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض»**[2].

لقد كان في تناقص العمران وتبدل الساكنة وانقراض أصحاب الحرف وما صاحبه من اكتساح القبائل الهلالية والزناتية لأحواز المدن، ثم غزوها بالتوطين والاستقرار، أثر في شيوع أنماط اقتصادية بدوية فرضت وتيرتها على أهل الحرف والصنائع من حيث النوع ومستوى الإبداع لم يغفلها ابن مرزوق الخطيب، وألمح إلى الزحف البدوي الزناتي والهلالي بمدينة تلمسان إلى نطاق العُبّاد مجسدا ذلك في تجربة نزول بني عامر بن زغبة من عرب هلال بأحواز تلمسان في عهد يغمراسن بن زيان إلى دخولهم المدينة واستقرارهم بها في عهد أبي حمو موسى الثاني، وما كان لهذه التجربة في تنشيط حرفة حياكة الصوف من البرانس الكبار والغفارات الصغار أي أن حرف المدينة دخلت مع هذا الغزو دورة الاقتصاد البدوي، وزاد في تأصيله استمرار تدفق الطلبة البدو إلى المدينة حيث النفقة مأمونة[3].

وكذلك توطين السلطة الزيانية للرهن من أبناء القبائل الزناتية والهلالية والسماح لهم بالبناء والتكاثر في قصبة المدينة فكان من شأن ذلك أن صار لهم أسواق وصنائع لتلبية احتياجاتهم، وهو ما يمثل الدورة القصوى للاقتصاد البدوي بالمدينة، القائم على حرف الفلاحة وحياكة الصوف ودباغة الجلد وخرزه[4]، بل أن سلاطين بني زيان كانوا يعتمدون على قبيلة بني توجين بجبل الونشريس في تغطية حاجاتهم من البسط- البساط- الملوكية[5].

ولا غرابة فقد طبع هذا النوع من الاقتصاد البدوي ما تبقى من تاريخ مدينة تلمسان الزيانية حتى نهاية العصر الوسيط عدتنا في ذلك، أن أبا عبد الله محمد بن عمر الملالي الذي انتهى من تأليف كتابه "المواهب القدوسية في المناقب السنوسية سنة 897هـ/1491م"، نقل إلينا في عرض وصفه للباس أحمد بن يوسف السنوسي (تـ 889هـ/1484م) نوع اللباس المعتاد بين أهل حاضرة تلمسان، والذي يعكس في ذات الوقت نمط الحرف والصنائع التي كان

1- نفسه، 189.

2- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 53.

3- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 245، 276.

4- ابن خلدون، **العبر**، ج7، ص. 215.

5- ابن سعيد، **كتاب الجغرافيا**، ص. 141.



يزاولها عموم التلمسانيين في قوله: «كان لا يلبس لباسا مخصوصا بحيث يعرف به، بل تجده يلبس اللباس المعتاد بين أهل الحاضرة المتعارف فيما بينهم، فيلبس في زمن الشتاء ثوبا من كتان وجبة عليه، وبرنسا من فوق ذلك، وفي رأسه احرام تونسي سيوله على ظهره كما هو المعتاد اليوم عند أهل الحاضرة، وفي زمان الربيع والصيف يلبس بدنا، على ثوب من كتان مع الأحرام، وربما يلبس البياض لا سيما في الصيف، وفي رجليه نعلان أكحلان يلبسهما إذا مشى إلى موضع قريب، أما البعيد فيلبس سباطا أكحلا كما هو اليوم»[1]. ومن هنا يتضح أن المواد الأولية للباس المعتاد عند التلمسانيين إنما كان من الصوف والجلد وهما من وجوه الاقتصاد البدوي الذي صار كذلك السمة البارزة في النشاط الحرفي بمدن دلس ووهران ومستغانم وبريشك ومازونة، والتي جاء حولها تقرير حسن الوزان (ت947هـ/ 1550م) مستوفي الملاحظة ملخصه أن أغلب سكان هذه المدن كانوا صباغين للصوف وصناع الحياكة ينسجون الأقمشة[2]، أدت فيه المرأة دورا محوريا، ففي تلمسان كانت النسوة تصنعن برانس الرجال وبرينسات الأطفال والزرابي والحنابل، ويتم تسويقها من طرف السوافة وهي البائعة المتجولة التي كانت تنتقل ببضاعتها بين البيوتات[3].

ولا يعد نص المناقب الصوفية في إقراره بالتوجيه البدوي للحرف والصنائع بعد الطاعون الأسود، صوتا نشازا بل حقيقة صدحت بها أيضا كتب التاريخ فالأخوين ابن خلدون كانا معاصرين لابن مرزوق الخطيب وعاينا حرف وصنائع المجتمع التلمساني فأكد يحيى بن خلدون أن: «**غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف يتغايون في عمل أثوابه الرقاق**»[4].

أما عبد الرحمن فقد اعتبر صنائع الصوف والجلد من مظاهر الأزمة وحال البداوة في تقريره الشامل عن أهل المغرب الإسلامي وصنائعهم «**فالصنائع بالمغرب لذلك قليلة وغير مستحكمة إلا ما كان من صناعة الصوف ونسجه والجلد في خرزه ودبغه، فإنهم لما استحضروا بلغوا فيه المبالغ لعموم البلوى بها كون هذين أغلب السلع في قطرهم لما هم عليه من حال البداوة**»[5].

ثم إن تدفق طلبة البدو إلى ربط المدينة ومدارسها، حيث كانت النفقة مأمونة[6]، قد أدى إلى ظمور حرفة الكتابة والوراقة، انفرد عبد الرحمن بن خلدون في بوصف تأثيرها في قوله: «**ذهب رسم صناعة الخط والضبط والرواية منه بانتقاص العمران وبداوة أهله. فقد**

1- أبو عبد الله محمد بن عمر الملالي، **المواهب القدوسية في المناقب السنوسية**، تحقيق وتعليق علال بورنيق، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص. 334-335.

2- حسن الوزان، **وصف إفريقيا**، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص. 24، 30، 32.

3- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 194. عبد العزيز فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية وعمرانية واجتماعية وثقافية)**، الجزء الثاني، دكتوراه دولة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995، ص. 219.

4- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص. 92.

5- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 720.

6- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 245.

صارت أمهات والدواوين تنتسخ خلال القرن الثامن الهجري بالخطوط البدوية ينسجها طلبة البربر، صحائف مستعجمة برداءة الخط وكثرة الفساد والتصحيف فتستغلق على **مُتَصفِّحِهَا، ولا يحصل منها فائدة إلا في الأقل النادر»**[1]. وهي المظاهر التي تعكس اختفاء صنائع الترف من العمران المستبحر وسيادة حرف العمران البدوي ممثلة في الفلاحة وحياكة الصوف ودباغة الجلد وخرزه.

2- التجربة الحرفية الأندلسية في نص المناقب الصوفية

يطرح غياب الحضور الأندلسي في النص المناقبي الصوفي إشكالية تغيب الحرف الأندلسية في هذا النوع من النصوص، وبالتالي ضرورة التقصي في ظروف وأسباب هذا التغيب المقصود أو أن الحضور الحرفي الأندلسي قد اكتسب طابعه الرسمي في نص المناقب السلطانية التي اعترفت بالحرفيين الأندلسيين ضمن اللفيف الحرفي الأجنبي الذي استخدمته الدولة الزيانية في إنجاز مشاريعها.وبالتالي فالمسألة تتعلق باختصاص النص السلطاني في التنويه بالحرف والحرفيين الأندلسيين والأجانب، واقتصار النص الصوفي على الحرف والحرفيين من أهل البلاد وعامة الناس دون الأجانب.

لا جدال في أن الحرفيين الأندلسيين عكسوا بجهودهم العملية والفنية بريق الحضارة الأندلسية بمدن المغرب الأوسط الزياني، فنعثر على آثارهم مع بني الملاح، إحدى بيوتات قرطبة نزلوا تلمسان واحترفوا بها ضرب السكة والفلاحة وخدموا سلاطينها عثمان بن يغمراسن وابنه أبا حمو موسى الأول «**وكان لهم في دولته مزيد حظوة وعناية»**[2].

وكذلك أشاد يحيى بن خلدون بمساهمتهم بدار الصناعة الحربية في عهد أبي حمو موسى الثاني، والتي كانوا يشكلون سوادها الأعظم. فقد كانوا إلى جانب اللفيف الأجنبي «**على اختلاف أصنافهم وتباين لغاتهم وأديانهم يمتلكون كفاءة تحتار لها الأذهان، ورغم ذلك كانت أعمالهم والصنائع التي ينتجونها تخضع للتقييم من قبل السلطان ليقدر ثمنها»**[3].

وكذلك نجحوا في تعمير سهل الوريط بضواحي تلمسان وأنشأوا فيه مجموعة من الورشات الصناعية في صناعة الأطرزة والمنسوجات الحريرية والقطنية والكتان والصوف وسائر الأواني المنزلية والفخار والخزف والأسلحة المختلفة[4].

ونفس الدور قاموا به بالمدن الزيانية الأخرى، فقد لفت حسن الوزان نظرنا إلى الانتعاش الحرفي الذي عرفته المدن التي استوطن فيها الأندلسيون. ففي مدينة مليانة كان

1- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 757.
2- ابن خلدون، **العبر**، ج7، ص. 217.
3- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج2، ص. 155.
4- فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج2، ص. 217.

لهم دُورٌمتقنة الصنع، يكاد يكون سكانها كلهم صناعا نساجين أو خراطين، وبمدينة شرشال ازدهرت على أيديهم صناعات السفن والحرير[1].

ويجدر التنبيه إلى أن النصوص المناقبية السلطانية وإن نوهت بالحضور الأندلسي في تاريخ الحرف والحرفيين خلال العهد الزياني إلا أنها أغمطت جهودهم ولم تقص تفاصيلها وصورها العملية والفنية، وأقبرت كل ذلك في مشهد الانجازات السلطانية ومعها اختفى فصل مهم من التاريخ الاجتماعي والنفسي والذهني للوافدين الأندلسيين والذي كان من الممكن تلمس حيثياته من مختلف الصنائع والابداعات الأندلسية من قطع السكة إلى آنية الفخار وقطعة السلاح.

وإذا كان هذا شأن النص المناقبي السلطاني فإن نص المناقب الصوفية قد تنكر تماما لجهود الوافدين الأجانب والأندلسيين ولم يُعرها اهتماما، مما يعكس النزعة المحلية في الكتابة، وقد يكون لذلك علاقة بأجواء التشنج بين النخب التلمسانية الكاتبة للنصين السلطاني والصوفي والأطر الأندلسية الوافدة التي كانت تنازعها المكانة عند السلطان، وكذلك الحرفيون الأندلسيون كانوا ينافسون أهل البلاد في السوق وبالتالي في المعاش وحسبنا من مظاهر التشنج ما عبر عنه عبد الله محمد بن الحداد الوادآشي في نظمه: (الطويل)

تلمسان أرضٌ لا تليــقُ بحــالنَا ... لكن لطف الله نسأل في القضــا
وكيف يحبُ المرء أرضًا يَسوسهَــا ... يهودٌ وفجّارٌ ومن ليس يُرتضى[2]

وهذا ما لم يكن يسمح بعلاقات اجتماعية توافقية، امتد تأثيرها ليمس علاقاتهما في روابط المصاهرة بين البيوتات التلمسانية والبيوتات الأندلسية الوافدة والتي دب فيها الخلاف، فقد انتهت علاقات المصاهرة بين بيت المرازقة وبيت آل البلوي إلى الانفصال[3]، ما يعكس ضعف الانسجام والتنافر بين الفئتين.

خامسا: التنظيم الحرفي في النص المناقبي

جاء النص المناقبي في جملته ليغطي النقص الموجود في النصوص التاريخية الصرفة، ولا سيما فيما يتعلق بظاهرة التنظيم الحرفي، وإذا كان النص المناقبي السلطاني ونص السياسة السلطانية قد اهتم بالتنظيم الحرفي من منطلق الغايات السياسية والجبائية التي يوفرها التنظيم الحرفي على مستوى التحكم في هيكل الظاهرة البشرية الحرفية عبر رؤوسها المحركة لها وما تستوجبه ضرورات السياسة الجبائية من حزم في إخضاع المنتجين عبر المساهمة في ملء خزينة السلطان وتغطية نفقات مشاريعه العمرانية والعسكرية، فإن نص المناقب

1- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص. 34- 35.
2- أحمد بن محمد المقري التلمساني، **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**، الجزء الثالث، طبع اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المملكة المغربية والإمارات العربية، 1978، ص. 307.
3- نفسه، ج3، ص. 30.

الصوفية تناول التنظيم الحرفي من داخل المجتمع الزياني المنتج، مبينا غاياته الاجتماعية ودور الولي كبديل لهذه التنظيمات في ظروف تفتتها. وكل ذلك أتاح لنا عبر هذين النصين التعرف إلى أشكال متنوعة من التنظيمات الحرفية متمثلة في : أمناء الحرف والورشات الحرفية الكبرى وصغار الحرفيين والورشات الحرفية التجارية.

1- الأمنـــاء

أدى تعدد الحرف والصنائع وتنوعها بمدينة المغرب الأوسط خلال العهد الزياني إلى إقرارا الدولة نظام الأمناء كي يسهل عليها التحكم في الصناع وأهل الحرف ومن ثم الانتفاع بهم في الشدائد والضرورات. فأمناء الصناع وأهل الحرف في منظور أبي حمو موسى الزياني هم: «**الظابطون لمجموعهم، الرابطون تابعهم بمتبوعهم**»[1]، ومن هنا كانوا واسطة السلطة في الهيمنة على الصناع وأهل الحرف ولسان حالهم عند السلطان والأداة المحركة لهذه الجموع في إنجاز مشاريع السلطان العمرانية وفي تنفيذ سياسته لاحتواء الشرائح الحرفية. وحسبنا تلك الأدوار التي قام بها الأمناء في تنفيذ مشاريع أبي الحسن المريني العمرانية سنة 737هـ/ 1336م بمدينة تلمسان وقسنطينة والجزائر وتنس وهنين، وفي تبليغ سياسته إلى الصناع والحرفيين لقول ابن مرزوق الخطيب: «**وكتب للبلاد بإيصاء الأمناء على الصناع من أهل كل صناعة**»[2].

ومن هنا يكون نصًّا المناقب السلطانية والسياسة السلطانية قد وقفا في تعريفهما للأمناء عند حدود الوظيفة السياسية في تنفيذ مشاريع السلطان بواسطة الصناع والحرفيين، ولم يُفصح لنا حول الأدوار التي كان من المفروض أن يضطلع بها الأمناء كتضمين الصناع مثلا أو السعي في حقوقهم.

2- الورشات الحرفية الكبرى

وهي التي كانت ملكا للبيوتات الكبيرة وتتخذ من دروب المدينة ميدانا لنشاطها، حيث الدرب ذاته يكون ملكا للبيت الذي يمتلك الورشة، ويشرف على العمل في الورشة كبير البيت، كان قد اكتسب الحرفة وانتقلت إليه من أبيه عن أجداده. وفي الورشة يوظف كبير البيت الصناع المهرة وهم أجراء عنده ويساعدهم في الأعمال الخدم، وغالبا ما يكونون من المملوكين لكبير البيت، أما وظيفتها الاقتصادية فهي الدفع بالانتاج إلى أسواق إفريقية والمغرب الأقصى والأندلس، لقول ابن سعيد المغربي (تـ 685هـ/1287م) : «**ومنها تحمل ثياب الصوف المفضلة على جنسها المصنوع في سائر المغرب**»[3].

فهذا بيت النجار بتلمسان وقد اختص أهله في عمل الحياكة من الصوف الرفيع كان يدير ورشتهم كبير بيتهم أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن النجار «**كانت له**

1- الزياني، **واسطة السلوك**، ص. 87.
2- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 194.
3- ابن سعيد، **كتاب الجغرافيا**، ص. 140.

تربيعات بموضعه من درب شاكر، وكان أكثر هذا الدرب له ولعماله وخدامه، وكان له داخل الدرب درب يختص به، فيه دوره ودور بنيه»[1].

وكذلك بيت ابن حسين كان أهله يتحرفون صناعة الخرط وشبهه،ونظرا لجودة منتوجات هذه الورشات الحرفية الكبرى، كان ملوك بني مرين وبني حفص يقتنونها ويلبسونها. رصد لنا ابن مرزوق الخطيب ذلك في قوله: «**وملوك إفريقية والمغرب إنما يلبسون حينئذ ما كان يعمل بتلمسان من رفيع الصوف**»[2]. أما سلاطين بني زيان فقد كانوا يتفاخرون بعمل الحياكة من الصوف التلمسانية في هداياهم إلى الملوك كحرفة رائدة في بلادهم، ورغم أن الحفصيين حاولوا جهدهم تطوير حرفة الملابس الصوفية لمنافسة المنتوجات الزيانية إلا أنهم أخفقوا في ذلك، فقد بعث المستنصر الحفصي إلى السلطان الزياني بهدية من ثياب الصوف وزنه خمسة أواقي ونصف، فصنعت ورشة ابن النجارثوبًا يزيد طولاً وعرضًا نصف شبر وينقص أوقية ونصف أوقية[3].

وإلى جانب الوظيفة المزدوجة لهذه الورشات في الحرف والتجارة، كان أربابها يقومون بواجبهم الاجتماعي والثقافي والعملي فقد كان الدين والعلم من الركائز الثابتة في مكونة هذه البيوتات وحسبنا أنَّ عبد الرحمن بن محمد النجار صاحب ورشة الحياكة كان «**وجيهًا سريًا موسعًا عليه كثير الصدقات وأعمال البر، له جرايات على الطلبة وأهل الدين والخير**»[4].

3- صغار الحرفييـن

ويتألف هذا التنظيم من المعلم ومناوله، فأما المعلم: فهو صاحب رأس المال الملم بأسرار الحرفة، والذي جعله حذقه في الصناعة يباشر العمل اليدوي كي يكون قدوة لصناعته. في حين يتمثّل عمل المناول في مساعدة معلمه في محله، وفي كثير من الحالات يكون المناول غلامًا مبتدئًا يتقدم إلى محل الصنعة ليتعلم ويتقن الصنعة[5]. فقد عمل الفقيه الصوفي أحمد بن زكري وهو غلام عند طراز واتقن الحرفة مقابل نصف دينار في الشهر[6].

وعادة ما كان صغار الصناع يتمركزون في الأسواق المتخصصة في المبيعات التي يقومون هم بصناعتها، وبعضهم في قيساريات مختصة في بيع مصنوعات معينة بلواحقها، كبيع القماش بأنواعه والكتان والقطن والصوف[7].

1- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 189.

2- ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص. 129.

3- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 189.

4- نفسه، ص. 189.

5- محمـد حسـن، « التجـار والحرفيـون » ضـمن **المغيبـون في تـاريخ تـونس الاجتماعـي**، القسـم الأول، إعـداد مجموعـة مـن الباحثين، تنسيق عبد الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة 1999.ص. 75.

6- ابـن مـريم أبـو عبـد الله محمـد بـن محمـد المـديوني التلمسـاني، **البسـتان في ذكـر الأوليـاء والعلمـاء بتلمسـان**، نشـر محمـد بـن أبي الشنب، تقديم، عبد الرحمان طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص. 39.

7- بلهـواري فاطمـة، **التكامـل الاقتصادي والمبـادلات التجاريـة بـين الـدول المغاربيـة خـلال العصـر الوسـيط**، منشـورات الزمـان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010، ص. 89.

4- الورشات الحرفية التجارية

وهي التي يمتلك أصحابها إلى جانب الورشات الحرفية محلات تجارية يبيعون فيها منتوجهم الحرفي، وهي موزعة بين الحارات والأزقة عكست نظام الطوائف الحرفية كل طائفة بمكان واحد، وتسمى بنوع الحرف التي تمارسها، وحرفيوها هم في نفس الوقت تجار، الأمر الذي سمح بتقسيم هذه الطوائف المختلفة إلى أسواق للعطارين والحدادين والدباغين والصباغين والألبسة والنسيج[1]. ويعد هذا النوع من الورشات من المظاهر الحرفية الموروثة عن العهد الموحدى، فقد كان للجد الخامس لأبي عبد الله محمد الرصاع صاحب كتاب: "الفهرست" ورشة صناعية ومحلات تجارية، وهو من قام بترصيع ضريح أبي مدين شعيب (تـ594هـ/1192م) بعباد تلمسان[2]. ويبدو أن هذه الورشات استمرت بتلمسان إلى عصر حسن الوزان لقوله: «**وجميع الصنائع والتجارات بتلمسان موزعة على مختلف الساحات والأزقة**»[3].

6- الأولياء والحرف

جعل أصحاب النص المناقبي الصوفية والأولياء خارج التنظيم الحرفي الخاضع لسلطة الدولة وأظهرهم في الواقع الاجتماعي والحرفي بمنزلة الأمناء والمحتسب، معللين ذلك بالأدوار التي كانوا يقومون بها في حياة الحرفيين على أكثر من صعيد:

فعلى مستوى الوظيفة الإنقاذية سعوا في إنقاذ الفئات المستضعفة من أرباب الحرف وحمايتهم من التجاوزات وأشكال الاستغلال التي كان يمارسها أرباب الحرف، فقد أخرج الصوفي عبد الرحمن أحمد بن زاغو التلمساني (تـ845هـ/1441م) أحمد بن زكري وهو طفل فقير يتيم الأب من ورشة الطرز وألحقه بمجلس درسه وتوسط له لدى السلطان الزياني، فكتب له بيتا بفرشه وسمنه وزيته ولحمه وفحمه وكل ما يلزمه كطالب علم[4].

وفيما يخص التوجيه والتأطير: فقد عملوا على توجيه الناس إلى الحرفة والكسب، وتشددوا في ذلك مع أنفسهم وسائر السالكين لطريق التصوف. فقد كانت أفكار طرقهم الصوفية في العهد الزياني وخصوصا الغزالية والشاذلية ترفضان أن يتخلى السالك عن مهنته وحرفته، بل تلزمانه بالكسب وتأمرانه بتقوى الله فيه. وإذا كانت الغزالية ترى أن ملاحظة الأسباب والاعتماد عليها شِرْكٌ والتثاقل عنها بالكلية طعن في السنة وقدح في الشرع[5]، فإن الشاذلية ترفض فكرة التوكل والتجرد والسياحة في البراري والقفار والتي كانت تنتهي

1- فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج2، ص. 215.

2- أبو عبد الله محمد بن قاسم الرصاع، **فهرست شيوخه**، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس، 1967، ص. 17.

3- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص. 19.

4- ابن مريم، **البستان**، ص. 39.

5- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م، ص. 4.

بالصوفية إلى ترك الأسباب[1]، الأمر الذي جعل شيوخ شاذلية المدن الزيانية يضربون المثل في الحرف والكسب. فقد ورد في "المناقب المرزوقية" و"صلحاء وادي الشلف" و"روضة النسرين" قرائن وافرة تعضد المنطلقات الفكرية والروحية للغزالية والشاذلية السائدتين بين شيوخ التصوف بالمدن الزيانية.

ففي "المناقب المرزوقية" يظهر مزاولة شيوخ المرازقة لحرفة الفلاحة، بل أن أبا العباس احمد بن مرزوق (تـ741هـ/1340م)، وأبا زيد عبد الرحمان بن زاغو كانا لا يأكلان إلا من عُرِفَ مكسبه من تجارة أو فلاحة، بينما اعتمد بلديهما ومعاصرهما أبو عبد الله بن البلد على حرفة النسخ في كسب قوته، وفضل كل من أبي العباس أحمد القطان وأبي اسحاق الخياط حرفة الخياطة والتجارة[2].

وكذلك ورد في "صلحاء وادي الشلف" قرائن عن اختيار أبي عبد الله الأبرش السكن بالبادية واحترافه بالفلاحة، في حين فضل قرينه أبو عبد الله الزناتي حرفة الرعي[3].

أما في "روضة النسرين" فيعكس صنائع ابراهيم التازي (تـ 866هـ/1461م) في إيصاله الماء إلى مدينة وهران وما تطلب ذلك من تقنيات وصفها ابن صعد (تـ901هـ/1495م) في قوله: **«وأما الماء الذي ادخله إلى وهران فهو من غرر الدهر وحسنات الزمان (...) كنا نؤمله وكيفية وضعه وابتداء صنعه مما يحار فيه أهل النظر والاعتبار، ويضيق عن غاية إبداعه ذوو الأيدى والأبصار»**[4].

وكذلك أحمد بن الحسن الغماري كان يخرج إلى الجبال والأراضي التي ليست ملكا لأحد، ويحمل منها الحطب ويجعله على ظهره ويأتي به إلى سوق الحطب فيبيعها، وفي بعض الأحيان كان الزبون يشترط أن يحملها إلى داره فيحملها، وأحيانا أخرى كان يفتل الدوم اليابس الذي كان يصنع منه الحصر والمكنسات ويجعل منه حزما ويبيعه للناس[5].

ولما كان الناس في ذلك العهد يقتفون خط الولي والعالم تبركا[6]. فقد أخذوا في الاقتداء بالأولياء واللجوء إليهم في الاستشارة حول نوع الحرف التي يمتهنونها وينالون بها السعادة في الدنيا والأجر في الآخرة. فقد كان الصوفي أحمد الغماري ينبه على فضل الكسب، ويدفع بأهل تلمسان إلى اللحاق بمستوى أهل المغرب الرفيع في حرفة الفلاحة، أما في التجارة فكان يوصي بالاقتداء بالسلف الصالح الذين كانوا يتعلقون بالأسباب المعينة لهم على التفرغ لعبادة الله، بل أكثر من ذلك كان إذا جاءهُ التجار يستخرون في سفر معين أو تكسب بقراض كان يخوض

1- أحمد بن محمد بن عطاء الله السكندري، **لطائف المنن**، تحقيق عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص. 102.

2- ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص. 222. يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص. 118.

3- المازوني، **صلحاء واد شلف**، ص. 259- 301.

4- ابن صعد، **روضة النسرين**، ص. 155.

5- نفسه، ص. 202.

6- ابن خلدون، **العبر**، ج7، ص. 243.

ZEGGAF ABDELMAJID, « Remarques sur L'organisation formelle des récit hagiographique » In **HISTOIRE et hagiographie**, Publication de l'association marocaine pour la recherche historique, journée d'études, rabat, 8-9 avril, 1988, p. 5

معهم، فيسأل عن فائدة ذلك وكيف حال الوقت فيه، ويوصي في النهاية بحسن المعاملة[1]. وكذلك كان محمد بن يوسف السنوسي (تـ895هـ/1489م) معجبا بكل من اتقن صنعة، داعيا إلى ترك المطامع والاقبال على الحرف في قوله (البحر البسيط)[2]:

دع المطامع واعلم أن صَاحِبهَا — من التَّمَلقِ في ذُلٍ وفي خَجَلٍ

وإلى جانب كل ذلك يكشف النص المناقبي الصوفي أيضا مساهمة الأولياء في رأس مال الحرفي، فقد سمحت النذور والهبات من معدن الذهب الذي كان يصل إلى الأولياء من بلاد السودان بتوفر رأس المال لديهم، كما حدث مع محمد بن عمر الهواري والحسن أبركان وأحمد الغماري، مما جعلهم يقرضون منه للمتسببين في حرفة التجارة. ويبدو أن هذه الظاهرة تقليدية وقديمة في تلمسان درج عليها الأولياء، فقد أقرض محمد بن أبي بكر بن مرزوق (تـ681هـ/1282م) المؤرخ أبا العباس بن القطان ووجهه إلى التجارة بفاس وسبتة وبجاية، فكثر ماله وتحسنت أحواله[3].

ومن هذه القرائن يتضح أن النص المناقبي الصوفي قد ركز بشكل ملفت على دور الأولياء في الترشيد إلى حرفة التجارة والفلاحة دون غيرهما من الحرف الأخرى لدوافع أخلاقية محضة سبق الإشارة إليها في ماهية الحرف بالنسبة إلى الفلاحة، وفي التأكيد على نجاعة استشارة الأولياء ودور كراماتهم في انجاح عمليات الاستثمار في حقل التجارة، وبالتالي تعكس جوانب من الذهنية المهنية في علاقتها بالولي كموجه ومؤطر لمسار التمهين في حياة الأفراد من حيث الادماج والمباركة، وكل ذلك مثل في واقعه نشاطا موازيا لنشاط أجهزة السلطان في التنظيمات الحرفية الأخرى واكتسى طابعًا اجتماعيًا واقتصاديًا غايته تحسين أوضاع المستضعفين وترقية منزلتهم الاجتماعية دون أن ينطوي على غايات سياسية معينة.

ومن حصاد ما سبق دراسته يتضح أن النص المناقبي في بنياته ومضامينه المتنوعة لم يكن يرقى إلى مستوى النص الكامل[4] في معالجته لقضايا الحرف والحرفيين في المغرب الأوسط الزياني.وما إدراج النصوص المختلفة من صنف النص التاريخي المشحون بالمعرفة كما هو الشأن عند عبد الرحمان بن خلدون، وما رشحت به نصوص النوازل والرحلة في عضد وسد النقص إلا دليل على ذلك.

لكن ما يشد الانتباه في ثنايا النصين المناقبي السلطاني والمناقبي الصوفي: هو طروحات ابن مرزوق الخطيب، فقد أرخ للحرف والحرفيين وفق أسلوب ومنظور ينطويان على قواعد منهجية، فتناول هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية ضمن دورة العمران والصنائع، وكتب في تعدد الحرف وازدهار الصنائع داخل العمران المستبحر في "المسند الصحيح" وأرخ لتراجعها

1- ابن صعد، روضة النسرين، ص. 217.
2- الملالي، المواهب القدسية، ص. 271.
3- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص. 28.
4- ZEGGAF, « Remarques sur L'organisation formelle des récit hagiographique », op. cit. p. 6.

وتناقصها تبعا لمتطلبات العمران البدوي، ووقف على مظاهر اضمحلالها وانقراضها في ظروف خراب العمران في "مناقبه المرزوقية". ورغم عدم مراعاته لأسباب الوقائع والأحوال إلا أنه يتقاطع مع طروحات عبد الرحمان بن خلدون، ولا غرابة في ذلك فقد عاشا وهما من النخبة الكاتبة العاملة في كنف السلطان، وعاينا عن قرب ظروف ما بعد الطاعون الأسود 749هـ/1348م واكتساح العوائد البدوية للمجالات الحضرية بالمغرب الأوسط الزياني، فكانا أكثر وعيا بتأثير كل ذلك في تبدل الساكنة، وبالتالي في الأنماط الحرفية، بل أن ما ضمنه ابن مرزوق الخطيب في "مناقبه المرزوقية" سنة 763هـ/1361م غير بعيد زمنيًا عن انشغال ابن خلدون بعد ذلك بتحرير مقدمته بقلعة بني سلامة - تاغزوت- بين سنة 776-780هـ/1374-1378م[1].

وإذا كان ابن خلدون قد لاحظ أسباب الوقائع والأحوال، وراعها بحسن نظر وتثبت وبمعارف متنوعة، وكتب كل ذلك صريحًا ومندمجًا وملوحًا[2]، فإنه كذلك يلتقي مع خطاب ابن مرزوق المناقبي في إخفاء مسؤولية السلطان في ظمور الحرف والصنائع بالمغرب الأوسط الزياني نهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ 14م، فالسلطان لم يحاول النهوض بالقاعدة الحرفية التي أصابها الخراب، أو إنقاذ النسيج الاجتماعي الحرفي جراء الظروف والأسباب السالفة الذكر، بل ركن إلى الاستيراد وفرض الجباية، وكرس حالة من الهيمنة على التجارة الخارجية، عكس حسن الوزان مشهدها في أواخر عهد الدولة الزيانية في قوله: «**كنت مع أحد كتاب ملك تلمسان جاء لاستلام ضرائب سفينة جنوية حملت من البضائع ما يمون تلمسان خمس سنوات، وبلغت قيمة الرسوم التي قبضها الملك خمسة عشر ألف مثقال ذهب مسكوكًا أرانيها الكاتب**»[3].

1- ابن خلدون، **رحلته غربا وشرقا**، دار الكتاب اللبناني، 1983، ص. 118.

2- ابن خلدون، **المقدمة**، ص. 3، 53.

3- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص. 16.